109

مؤتمر شورى السابع للتدقيق النثرعي Shura 7th Sharia Audit Conference

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي

إعداد أ. محمد سليمان الكسواني المراقب الشرعي دار التمويل الإسلامي / الإمارات – أبو ظبي متخصص في تكنولوجيا المعلومات

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



◄ محاور الورقة:

١- توصيف معنى "التدقيق الشرعى بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات".

التدقيق الشرعي، تكنولوجيا المعلومات، أدوات تكنولوجيا المعلومات، حوسبة التدقيق الشرعي والتدقيق الشرعي الشرعي الألي، العلاقة بين نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، مفاهيم متعلقة بالتدقيق الشرعي الآلي.

٢- أبرز التجارب وأثرها على عملية التدقيق.

تطبيق فتاوى هيئة الرقابة الشرعية (الحاجة، الوظائف، التصنيف، الإيجابيات، المقترحات)،

تطبيق إدارة التدفيق الشرعى:

(الحاجة، فرضية توظيف تطبيقات التدقيق الداخلي، الوظائف، التصنيف، الإيجابيات، المقترحات)، تطبيق البطاقة الإسلامية المغطاة (الحاجة، الآلية، التصنيف، الوظائف، تقييم ومقترح ميداني).

٣- كفاءة التدقيق الشرعي الالكتروني.

الكفاءة، مقياس الكفاءة،

ضمان سلامة الأعمال وفرصة السيطرة على أنشطة نظيفة، تفادي آفات الممارسة التقليدية، توفير الجهد والوقت والتكلفة، ملائمة المعلومات لصانعي القرار، أهمية توظيف المعايير المعمارية القياسية.

٤- أبرز الإيجابيات والسلبيات من استخدام الأنظمة الالكترونية.

إيجابيات، سلبيات.

٥- الآفاق المستقبلية للتدقيق الشرعي الالكتروني.

ضرورة ملحة، قيمة مضافة، الحدّ من المخاطر الشرعية، تحدّ جديد لمواكبة التطور، استغلال تقني أمثل، إدارة الجودة، زمالة دولية.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



الملخص:

تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على أثر التكنولوجيا في زيادة كفاءة وفعالية التدقيق الشرعي في ظل التطور الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات في سائر المجالات والقطاعات، كما توضح الكيفية التي ترتفع بها كفاءة منظومة العمل المصرف الإسلامية من خلال تطبيق الأنظمة التدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات الإسلامية من خلال تطبيق الأنظمة التقنية.

وتتوسل هذه الورقة باستعراض مجموعة من التطبيقات، من حيث هي نماذج على إمكانية استخدام التكنولوجيا في تحسين الواقع الشرعى في المؤسسات والمصارف الإسلامية.

◄ مشكلة البحث:

يرى الباحث من خلال عمله في العديد من البنوك والشركات الإسلامية تعقيد إجراءات التدقيق الشرعي التقليدي المتبع في المؤسسات والمصارف الإسلامية من قبل الدوائر الشرعية، وما يرافقها من صعوبات تتمثل في هدر الوقت وإضاعة الجهد عند ممارسة الأعمال المختصة بها؛ من إعداد وتخطيط وتنظيم وتنفيذ وإظهار المخرجات والنتائج واسترجاع التقارير السابقة ومقارنتها وما يرافق ذلك من خصوصية التعامل مع المنتجات والتعاطي مع فتاوى هيئات الرقابة الشرعية وغير ذلك.

ويفتقر التدقيق الشرعي إلى المرجعية التقنية بسبب حداثة المهنة نسبيا، وعدم تعميم تجارب المؤسسات الناجحة في مضمار التدقيق الشرعي الالكتروني، وضعف المعارف والمهارات التقنية لدى العاملين في هذا القطاع.

إن تطبيق تكنولوجيا المعلومات في المنتجات الإسلامية وجهاز التدقيق الشرعي يؤدي إلى نجاح المصارف الإسلامية في تحقيق أهداف الإدارات وتلبية حاجات ورغبات عملائها، وتسهيل الأعمال للعاملين بما يخدم تركيز العاملين على تقديم الخدمات والتواصل الفعال مع الجمهور.

وهذا ما يبرر أن هذه الأنظمة والتطبيقات الإسلامية لها دور واضح في تجاوز محاكاة المصارف التجارية التقليدية فضلا عن التفوق عليها، كما يبرز القدرة على تحقيق التطور في أعمال الصيرفة الإسلامية، وبالتالي يجب على المصارف التي ترغب في دخول الأسواق العالمية من أوسع أبوابها إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى أنشطتها وإلى أنظمة التدقيق الشرعى الداخلي فيها.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق النثرعي



◄ أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في زيادة الوعي والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات في المنتجات الإسلامية والتدقيق الشرعي، والذي يفرض علينا تطوير أنظمة تقنية إسلامية في الواقع العملي تخدم الصيرفة الإسلامية محليا وإقليميا لتعزيز المنافسة في إزاء المصرفية التقليدية.

إن بيان المتطلبات والحاجات اللازمة لتطوير أدوات وبرامج تكنولوجية - باستخدام الحواسيب أو أدوات الاتصال الأخرى - التي لا تقل أهمية عن الحواسيب -: تخدم عالمية الصيرفة الإسلامية، وتلبي تطلعات المتعاملين والعاملين -على حد سواء-، ويتحقق ذلك من خلال الفهم العميق والتصور العصري لإمكانية وجود أدوات تقنية تقوم على تدعيم نجاح واقع المؤسسات والبنوك الإسلامية.

وقد تعتبر هذه الورقة منطلقا لدراسات وأبحاث أخرى تعالج فيها كافة جوانب المنظومة الشرعية التي لم يتعرض لها هذا البحث، وكذلك نواة لدراسات تُعنى بمفاهيم تكامل وتوافقية التطبيقات الإسلامية مع الأنظمة الأخرى في المؤسسة بحيث تكون وحدة واحدة وكل لا يتجزأ، تفاديا لتصادم وتعارض الأنظمة التطبيقية في المؤسسة.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي من خلال عرض العناصر ذات العلاقة بموضوع البحث، مع عرض تجارب تبين كفاءة التدقيق الشرعي الالكتروني، ثم اقترح تحسينات وإضافات توفر الجهد وتقلل التكلفة وتسترشد بالمعايير القياسية في تصميم وتطوير الأنظمة.

استعرضت الورقة ثلاثة تطبيقات آلية؛ يُسهم الأوَّليِّن منها في زيادة الفعالية لضبط منظومة فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، وتحسين جودة مخرجات التدقيق الشرعي من بداية الممارسة وانتهاء بالتقارير الشرعية، لتكون أمثلة يُحتذى بها في حث المؤسسات والبنوك على المضي قُدُما في تصميم وتطوير أنظمة فعّالة تخدم التدقيق الشرعي الالكتروني، في حين كان التطبيق الأخير نموذج تقني تطبيقي في أتمتة منتج إسلامي متسلحا بالضوابط الرقابية الشرعية.

معنى "التدقيق الشرعى بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات»:

<u>التدقيق الشرعي ٔ</u>:

ورد مفهوم الرقابة الشرعية وهدفها في معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص العقود، والاتفاقيات،

هيئة المحاسبة والمراجعة، معيار الضبط رقم (٢٠٣) ٢٠٠٨، مشعل، تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعى٢٠١١.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي، والتعاميم...الخ.

وتهدف الرقابة الشرعية إلى التأكد من أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لا تخالف الشريعة، ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تكون الشريعة ملزمة للشركة.

ويعتبر «التدقيق الشرعي» أو ما يسمى بالرقابة الشرعية الداخلية جزءاً لا يتجزأ من الرقابة الشرعية في المؤسسة، وأحد الآليات المحورية لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية، بل وأهم مكونات نظام الرقابة الشرعية، والتي تصبو إلى التأكد من أن إدارة المؤسسة أدّت مسؤوليتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية لتلك المؤسسة.

ومن الجدير بالذكر أن «التدقيق الشرعي» كما يقوم بمساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الاسرعية الداخلية وضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، كذلك تعتمد عليه هيئة الرقابة الشرعية في مراجعة وفحص الأعمال التنفيذية.

ويتولى التدقيق الشرعي متابعة تنفيذ قرارات هيئة الرقابة الشرعية في مجالات الأنظمة والسياسات، والتعاميم والتعليمات، وأدلة وإجراءات العمليات، والنماذج والعقود، وتنفيذ العمليات محليا وخارجيا بكفاءات متخصصة، وتخطيط شامل، وبرامج خاصة، وزيارات ميدانية، ولقاءات وحوارات تدريبية ورقابية، وصلاحيات كاملة، وتقارير دورية، وبجانب الفحص والتقويم الشرعي وفق الأسس الموضوعية يجب أن يشمل عمل التدقيق الشرعي حل المشكلات التي تعترض العاملين، ومنع حدوث الأخطاء وليس تصيدها.

تكنولوجيا المعلومات:

تتميز تكنولوجيا المعلومات بكونها ذات إطار شمولي تجعل من الصعب تحديدها بمحددات ضيقة لما تمثله من وظائف أساسية انعكست تأثيراتها على مختلف القطاعات التجارية والصناعية والمالية والتفاعلية....الخ، بالإضافة إلى أنها أحد المفاهيم حديثة العهد إذا ما قورنت بسائر المفاهيم في المجالات والعلوم الأخرى، ويتصف هذا المفهوم بالتطور السريع، والذي أدى بدوره إلى تولّد مفاهيم مستحدثة كثيرة عليه، حملته على أن يكون متعددا متسعا.

إن عدم التنبه إلى شمولية واتساع مفهوم التكنولوجيا يُضعف من قوة التعريف، بما لا يتلاءم مع غزارة مفردات هذا المفهوم، ومن الآفات الملموسة غير الملائمة في تناول هذا المفهوم:

- الغموض: بإجمال المهارات والخبرات الجديدة دون تبيين طبيعة تلك الخبرات من عمليات وبرمجيات وغيرها.
- عدم الاستيعاب: بذكر بعض أدوات مفهوم تكنولوجيا المعلومات مثل الحاسب، وإهمال الأدوات الأخرى من وسائل اتصال كالهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والتلفزيونات التفاعلية وغيرها.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



وفي ضوء تلك المؤشرات تولّدت حدود ورسوم متكاثرة تحاول محاكاة واقع تكنولوجيا المعلومات من زواياها المتعددة، محاولة تجاوز القصور الوارد في بعض التعبيرات عن هذا المصطلح المتسع، ومن ذلك: أن تكنولوجيا المعلومات مصطلح يشير إلى خليط من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال ابتداء من الألياف الضوئية إلى الأقمار الصناعية والتقنيات المصغرة والفلمية والاستنساخ، التي تمثّل مجموعة كبيرة من الاختراعات تستخدم المعلومات خارج العقل البشري (في إطار برمجي تطبيقي).

وكذلك تُعرف بأنها مجموعة الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورقع أدائه، من خلال مجموعة من الأجهزة الضرورية لمعالجة المعلومات من حواسيب وبرامج ومعدات حفظ واسترجاع ونقل سلكي ولاسلكي ونقلها الكترونيا عبر وسائل الاتصال بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها: المكتوب والمسموع والبصري .

وتعُتبر تكنولوجيا المعلومات قاعدة أساسية تبني في ضوئها المنظمات الإدارية و المنشآت ميزتها التنافسية، ويقصد بالتكنولوجيا كل أنواع المعرفة الفنية والعلمية والتطبيقية التي يمكن أن تسهم في توفير الوسائل، المعدات، والآلات، الأجهزة الميكانيكية و الالكترونية ذات الكفاءة العالية و الأداء الأفضل التي تسهل للإنسان الجهد و توفير الوقت و تحقق للمنظمة أهدافها النوعية و الكمية بكفاءة و فاعلية .

ويظهر من التعبيرات السابقة عدم إغفال أدوات الاتصال - التي سنذكر أهمها بعد قليل في مفهوم تكنولوجيا المعلومات، وهو الأليق في تماشي المفاهيم وتطبيقها على الواقع، وتبرز الحاجة للتنبيه على ذلك في تعزيز الروح التنافسية وتسخير التكنولوجيا بمفهومها الواسع في النجاح في خضم الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويجدر التلميح إلى أنه لا ينبغي التوقف على هذه التعريفات وأمثالها عند الانتقال إلى الإسقاط الفعلي على الواقع .وإنما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار توسعية وتغاير تلك المفاهيم بحسب ما يدخل على التعريفات - مثلا - من تطور للأفكار والأدوات الحاصل عالميا وفقا لما ذكرناه سابقا، فلا بد حينئذ من إدراج آليات عملية تواكب هذا التوسع لمعاينة ومراجعة ما تم تنفيذيه بشكل دوري، ومحاكمته إلى تلك التغيرات.

ونوجز بالقول أن تكنولوجيا المعلومات ترتكز بشكل رئيسي على بُعدين أساسيين: الأول: مادي يتكون من معدات الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات، والثاني: معنوي ذهني يتكون من البرمجيات والذكاء الاصطناعي وهندسة البرمجيات...

نظم المعلومات (IS) وتكنولوجيا المعلومات (IT):

تلتبس أحيانا بعض المفاهيم والمصطلحات في إطار المعلوماتية، ومن أكثرها تداولا والتباسا: مصطلح «نظم المعلومات»، حيث يتداخل هذا المصطلح مع «تكنولوجيا المعلومات»، ولإزالة الاشتباه نقول: تعرف نظم المعلومات على

٢ محمد الهادى، تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٩ ص٣٢.

٣ قشطة، علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية، ٢٠١٣ ص٧.

العرود وشكر، جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، المجلة
 الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٥، العدد٤ ص ٤٧٨.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



أنها مجموعة منظمة من الموارد: مادية، برمجيات، أفراد، بيانات، إجراءات، تسمح بجمع معالجة، تخزين، إيصال المعلومات (على شكل بيانات، نصوص، صور، أصوات وغيرها) في المنظمات.

ويستخدم نظام المعلومات تكنولوجيا المعلومات وأدواتها في الوصول إلى المعلومات أو نقلها أو خزنها أو استرجاعها أو عرضها، وهذه المعلومات تستخدمها أنظمة العمل التي تدعمها نظم المعلومات وتتألف المنظمات من أنظمة العمل المترابطة والتي تتنافس في بيئة الاعمال .

وإذاً تتقيد تكنولوجيا المعلومات بإطار نظم المعلومات الخاص، وليس من خصائصها تضييق أو إعاقة نظام المعلومات، بمعنى أن تكنولوجيا المعلومات ليست أكثر من وسيلة تخدم نظام المعلومات، ووظيفتها الأساسية أن تتشكّل بتشكّل نظام المعلومات المخدوم، وتتوسع بتوسعه.

أدوات تكنولوجيا المعلومات:

بعد أن اتضح مفهوم تكنولوجيا المعلومات، وعلمنا أن أدوات التكنولوجيا متعددة وليست أداة واحدة؛ وبهدف الاستغلال الأمثل والاستفادة القصوى في توظيف التدقيق الشرعي الآلي، أُجمل أدوات التكنولوجيا فيما يلي:

- أ. الشبكة العنكبوتية الدولية: والتي يعبر عنها بعض الناس ب: "القارة الالكترونية "،والتي شكلت منعطفاً مهماً وتحولا كبيرا في مسار الناس في أواخر القرن العشرين وما بعده، وإن تطور تقنيات الإنترنت والانتشار السريع في استخدامها يدل على أهمية التفات المؤسسات ممثلة في سائر إداراتها يما ينطوي عليه الإنترنت من مجال خصب في مجال الاقتصاد والتجارة، وأن أي تأخير في مواكبة هذه الأداة سيؤثر بشكل كبير على نمو وتنافسية المؤسسة في الأسواق محليا وإقليميا.
- ب. الحاسوب: جهاز يتكون من عدة وحدات متصلة فيما بينها لتعمل مترابطة لتنفيذ عدة عمليات دفعة واحدة، فتقوم الآلة باستقبال بيانات وتعليمات معينة وتخزينها واخراجها حسب مراحل العمل وتقوم بإنجاز العمليات الحسابية المختلفة وإجراء المقارنات بين الأرقام وتوجيه ومراقبة تدفق العمليات للداخل والخارج.

أي أن الحاسوب وسيلة معقدة بنظام الكتروني دقيق يقوم البشر بتوجيهه لإنجاز الأعمال بحيث توفر الجهد البشري.

ت. نظم الاتصالات: مجموع التقنيات أو الأدوات أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري او الشخصي او التنظيمي، وأهمها:

٥ دريس، دور إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم متخذي القرار، مذكرة ماجستير، ٢٠٠٥، ص ٣٠.

ت Turban et al من ۶۳.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



- 1- الهاتف الخلوي وتطبيقاته: هو 'نظام اتصال داخلي معقد من خلاله يمكن توفير قنوات الاتصال لعقد المؤتمرات بين الأفراد الذين يقيمون في أماكن متباعدة، كما يقوم الهاتف بربط المنازل والمكاتب بأجهزة الحاسبات الالكترونية المركزية لإدخال البيانات وتخزينها واسترجاعها، وهنالك كميات ضخمة من المعلومات تنتقل عن طريق الاتصال الهاتفي سواء داخل الدولة أو خارجها؛ حيث أصبح الهاتف أداة للربط بين عدد من الوسائل التكنولوجية الحديثة، كما أن انتشار التطبيقات الذكية صار له دور جد واضح في تسيير شتى وسائل العمل.
- البريد الالكتروني: وسيلة ^ لتبادل رسائل رقمية عبر الشبكة أو غيرها من شبكات حاسوبية متواصلة، ويُبنى على مبدأ التخزين والتمرير، حيث تُحفظ الرسائل الواردة في صناديق بريد المستخدمين ليطلعوا عليها في الوقت الذي يشاؤون.
- ٣. التلفزيون التفاعلي: تقنية "تسمح للمشاهد بالتفاعل مع التلفاز أثناء المشاهدة، أو بصيغة أخرى تلفزيون الذي يقوم بنقل المعلومة في اتجاهين بحيث يصبح في متناول المشاهد والتفاعل مع مصدر البث و المشاركة في البرامج من خلال إدخال جهاز تلفزيون متعدد الوسائط ويقوم بوظائف كثيرة فهو كمبيوتر وهاتف وفاكس وفيديو.

التدقيق الشرعى المحوسب والتدقيق الشرعى الآلى:

توسّلاً بما سبق يتحدد مفهوم التدقيق الشرعي الآلي في تسيير أعمال التدقيق الشرعي بالاعتماد على الأدوات التكنولوجية المتاحة من حواسيب أو هواتف نقالة ذكية وغيرها من وسائل الاتصال الأخرى، واستخدام التقنيات والتطبيقات الالكترونية في خدمة أعمال التدقيق الشرعى بما ينسجم مع سائر منظومة المعلومات.

وبهذا الصدد أسترعي النظر فيما ورد ضمن كتاب تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي لمؤلفه د. عبد الباري مشعل حيث أشعر القارئ باختزال الرقابة الآلية في استخدام الحاسب الآلي أ، وكما أشرنا سابقا: فإن استخدام أدوات الاتصال وتطبيقاتها لا تقل أهمية عن استخدام الحاسب، بل هو مطلب إلزامي في مواكبة التطور التقني التكنولوجي.

وأضيف أن مفهوم الحوسبة يختلف عن مفهوم الآلية، فالتدقيق الشرعي المحوسب يعني الاستعانة بالحاسبات الآلية في مختلف أوجه أنشطة التدقيق الشرعي، بينما يعني التدقيق الشرعي الآلي: الاستخدام الكامل للآلات والأدوات التكنولوجية في التدقيق الشرعي، ونؤكد على أن تطوير البنية التكنولوجية لا يعني توفير جهاز حاسب آلي وكفى، بل

٧ المعهد التخصصي للدراسات، تكنولوجيا المعلومات المفهوم والأدوات ص ٣٩.

[/] الموسوعة الحرة الالكترونية - ويكيبيديا (بتصرف):

 $https://ar.wikipedia.org/wiki/\%D8\%A8\%D8\%B1\%D9\%8A\%D8\%AF___%D8\%A5\%D9\%84\%D9\%83\%D8\%AA\%\\ .D8\%B1\%D9\%88\%D9\%86\%D9\%8A$

٩ الموسوعة الحرة الالكترونية - ويكيبيديا:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D8%A9__%D8%AA%D9%81%D8%A7% .D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A9

١٠ مشعل، تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعى٢٠١ ص ٤٧.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



استراتيجية متكاملة لتطوير الخدمات والمنتجات.

مفاهيم ذات علاقة بالتدقيق الشرعى الآلى:

هنالك مفاهيم أخرى متعلقة بمدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، أبسطها هو التدقيق حول الحاسوب، وأكثرها عمقًا وتركيزًا هو التدقيق باستخدام الحاسوب. وكذلك التدقيق خلال الحاسوب الكامها:

- ١. التدقيق حول الحاسب (Auditing Around the Computer)، بحيث يتم التأكد من المدخلات التدقيق حول الحاسب والمخرجات منه، وهذه الطريقة لا تختلف عن الطريقة المتبعة في النظم المحاسبية اليدوية.
- ٢. التدقيق من خلال الحاسب (Auditing Through the Computer)، ويجب استخدام هذه الطريقة حيث لا توجد بيانات يدوية، وإنما جميع البيانات الكترونية، أو حجمها ضخم، ففي هذه الحال يتطلب الأمر تشغيل البيانات داخل الحاسب بالإضافة إلى تدقيق المدخلات والمخرجات وغيرها.
- ٣. التدقيق باستخدام الحاسب (Auditing With the Computer) أو المراجعة الآلية: وتعني تطوير أعمال المراجعة في مراحل الإعداد والتنفيذ وما بعد التنفيذ من حيث المتابعة والمناقشة والتقرير النهائي لتتم من خلال برنامج آلي.

م أبرز التجارب وأثرها على عملية التدقيق:

تكتفي الورقة باستعراض ثلاثة تطبيقات في جوانب مختلفة في المنظومة الشرعية تخدم فكرة التدقيق الشرعي الالكتروني، بالرغم من علمنا بنماذج أخرى موجودة أو يمكن اقتراحها وتصميمها ولا تقل أهمية عن التجارب المعروضة - تغطي جوانب أخرى من أنشطة التدقيق الشرعي-مثل الدور الأساسي الذي تلعبه التكنولوجيا في الأسواق المالية والصكوك الإسلامية-، في نطاق تناغم أنظمة الرقابة الشرعية فيما بينها وكذلك بالنسبة لسائر أنظمة المؤسسة، وفيما يلى عرض لبعض التجارب المختارة:

۱۱ د. طلال حمدونه و علام حمدان، «مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين ص ٩٢٧ (بتصرف).

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



التطبيق الأول: فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية (تطبيق إصدارات الإنماء الشرعية نموذجا).

الحاجة:

يعتبر هذا التطبيق "تطبيق إصدارات الإنماء الشرعية" ١٢ أول تطبيق الكتروني للإصدارات الشرعية، وبادئ ذي بدء أثني على هذه التجربة وأشكر القائمين عليها واُثمّن الوعي العميق بأهمية التوجه التقني في استخدام التكنولوجيا.

تُشكّل الفتاوى والقرارات والإرشادات التي تصدرها هيئة الرقابة الشرعية الأساس الذي يستند إليه المراجع للتأكد من أن المؤسسة قد التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية".

ولا يخفى الدور المحوري لقرارات وفتاوى الهيئة الشرعية في أي مؤسسة مالية؛ والتي تبرر بعض المعاملات الفقهية الشرعية الأصيلة، وتنظّم أنشطة وممارسات تلك المؤسسة، بالإضافة إلى تحقيق الطمأنينة لمتعاملي المؤسسات الإسلامية وتلبى حاجاتهم في عمل مصرفي إسلامي بديل عن ممارسات المؤسسات التقليدية.

من زاوية أخرى فإن فتاوى الهيئات الشرعية تعد مجالا خصبا لاجتهادات علماء متخصصين في فقه الشريعة والتي تهم الباحثين والدارسين والطلبة.

وللأسباب أعلاه وغيرها تنبهت بعض السلطات والبنوك المركزية لضرورة التعامل بشفافية مع هذه الفتاوى والقرارت، وأصدرت إشعارات تلزم المؤسسات الإسلامية بنشر هذه الفتاوى المعيث تكون متوفرة للجميع من متعاملين وموظفين وباحثين، ولئلا تكون هذه الفتاوى حكرا على دوائر وأشخاص معينين.

ومن الملاحظ أن الوسيلة السائدة في عرض فتاوى هيئة القرارات الشرعية تكون بجمع مجموعة معينة من الفتاوى في كتاب ثم يتم نشرها بطباعة الكتاب أو عرضه على موقع المؤسسة الرسمي، ويتم تفريغ الفتاوى وتصنيفها بجهد يدوي "\.

وأحيانا تجد بعض الفتاوى مفقودة ضمن الكتاب بسبب أن الفتوى قد أُلغيت وصدرت عنها قرارات بديلة - قد يُشار إليها أحيانا في الهامش...

ومؤخرا قام مصرف الإنماء الإسلامي بسبق فريد في عرض هذه الفتاوى باستخدام التكنولوجيا ومن خلال الهواتف الذكية في نظام أرشفة مفتوح لسائر الشرائح محليا وإقليميا وعالميا.

١٢ انظر متجرPlay على الهواتف الذكية "أندرويد" : إصدارات الإنماء الشرعية، وانظر أيضا رابط مصرف إنماء :

http://www.alinma.com/wps/portal/alinma/Alinma/MenuPages/TheBank/News/.NewsItem/alinma+bank+shares+its+shariah+research+with+the+public

١٢ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المراجعة للمؤسسات الإسلامية رقم (٤) ٢٠٠٨.

١٤ البنك المركزي الأردني، تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الاسلامية رقم ٢٠١٥/٦١.

١٥ على سبيل المثال فقط لا الاستقصاء، فتاوى هيئة الرقابة الشرعية في البنك العربي الإسلامي الدولي.

https://iiabank.com.jo/sites/default/files/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%89.pdf

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



الوظائف الأساسية:

- الهيئة الشرعية: النشأة والتعريف والأهداف والاختصاص والمهام ودورة الهيئة وأعضاء الهيئة.
 - استعراض القرارات مع إمكانية التصفية من خلال رقم القرار أو عنوان القرار.
- البحث في القرارات: بحسب عنوان القرار أو بنص أو كلمة واردة في القرار أو بحسب الصفحة والجزء من قرار.
- فهرس القرارات: بحسب الجهات المستفيدة أو بحسب أعمال المصرف (تصنيف رئيسي أو تصنيف فرعي).
 - النسخة المطبوعة من فتاوى هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
 - القرارات المفضلة، بحيث يعود المستخدم للقرارات المهمة بالنسبة إليه دون إعادة البحث من جديد.
 - تعريف بالتطبيق: وبيان أنه يحتوى جميع قرارات الهيئة الشرعية حتى تاريخ ٢٠١٥/٣/١٦.

التصنيف:

يصنف مثل هذا النظام على أنه جانب من أنظمة إدارة المحتوى (Archiving System)، والتي تساعد على تلبية متطلبات الامتثال (Archiving System)، ونظام الأرشفة (Archiving System)، والتي تساعد على تلبية متطلبات الامتثال للمعايير والتشريعات بإدارة المحتوى الرقمي والوثائق المصورة ونظم سير العمل ونظام إدارة السجلات وغيرها. للحد من التخزين -وخصوصا التخزين الورقي- والتقليل من مخاطر التلف، وتخفيف المخاطر والتكاليف، وتوفير سهولة الحفاظ على الوصول السلس إلى الوثائق المهمة بإصداراتها المختلفة.

الإيجابيات:

- بناء علاقة وطيدة وثقة عالية بين المؤسسة و الجهات الرقابية الرسمية وكذلك بين متعاملها .
- الاستجابة لمعايير الإفصاح والشفافية الصادرة عن المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية وغيرها ".
 - ركيزة في الإبداع والتنمية وخلق خدمات جديدة.
- اتساع شبكة توزيع ونشر فتاوى هيئة الرقابة الشرعية وملائمة حاجات العاملين والمتعاملين؛ مما يزيد من وعي المجتمع ككل في ثقافة المؤسسات المالية الإسلامية.

١٦ المبادئ الارشادية لنظم الضوابط الشرعية IFSB صفحة ٤ فقرة ب، أيضا الارشادات المعدلة للعناصر الاساسية لإجراءات الرقابة الاشرافية IFSB صفحة ٢٧ البند ١٠٠ فقرة ١.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين، والحدّ من تبديد جهود العاملين في الإدارة الشرعية
 بالاستفسارات السطحية الواردة، وتصبح الأسئلة الموجهة أكثر عمقا.
 - التعريف بسائر المنتجات والأعمال في البنك من خلال تصنيف الفتاوى بحسب أعمال المصرف.
- نشر مادة خصبة من جهود سنوات عديدة لثلة من العلماء المختصين في الشريعة والفقه الإسلامي والتي يستفيد منها الطلبة والباحثين.

المقترحات:

- عرض تصنيف القرار في مقدمة كل قرار جنبا إلى جنب مع رقم القرار وموضوعه.
- إظهار روابط بين القرارت الشرعية المتعلقة ببعضها البعض؛ مما يضفي سهولة الاطلاع على الفتاوى والقرارت ذات العلاقة، فمثلا بعض القرارت الشرعية اللاحقة تتعلق بتعديل أو حتى إلغاء قرارات شرعية سابقة، إن إضافة مثل هذه الروابط تسهل من عملية الوصول إلى القرار النهائي من جهة، وإلى التغيرات والظروف الباحثة على تطور الاجتهاد، كما يكون مجالا رحبا ميسورا للباحثين والمهتمين.
- وضع رمز أو لون معين للفتاوى الصالحة للتطبيق ورمز معين آخر للفتاوى التي تم إلغاؤها ولم تعد متاحة للتطبيق.
- إضافة حقول توضح تاريخ العمل بالقرار وتاريخ التوقف عن تطبيق القرار، وهذا المقترح بشكل مباشر يخدم عملية التدقيق الشرعي؛ ويفك ما يتوهم باحتواء قائمة التدقيق الشرعي على بنود متناقضة في الظاهر، لكن وجود مثل هذا الحقل يفك مثل هذا الإشكال، وسيزيد من دقة التدقيق، وييسر من إعداد قائمة التدقيق الشرعي؛ ولأن الفارق الزمني بين العملية المنفذة وفقا للقرار القديم والعملية المنفذة وفقا للقرار الجديد قد يكون فارقا بسيطا، وبالتالي قد تكون العمليتان المنفذتان ضمن فترة تدقيق واحدة.
- عرض فتاوى العضو التنفيذي للهيئة ضمن منظومة الفتاوى؛ سواء أقرت الهيئة الشرعية لاحقا تلك الفتوى أو ألغتها، خصوصا أن فتاوى العضو التنفيذي للهيئة ملزمة لفترة من الزمن لحين صدور قرار من الهيئة الشرعية للشركة بحسب لوائح العديد من الهيئات الشرعية ".
- بيان إلزامية القرار أو الفتوى الصادرين عن هيئة الرقابة الشرعية؛ إذ يجب على الهيئة بيان أن ما صدر عنها هل هو قرار أو فتوى، أو أنه اقتراح أو توصية ، وذلك وفقا لنظم الضوابط الشرعية IFSB ".
- معالجة الاجتماعات والقرارات بشكل الكتروني بحيث تعالج كامل دورة حياة الفتوى من قبل صدورها

١٧ يظهر للباحث عدم وجود عضو تنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية في مصرف الإنماء الإسلامي، بحسب بند الهيئة الشرعية الوارد في تطبيق إصدارات الإنماء الشرعية، حيث تتكون الهيئة الشرعية للمصرف من رئيس ونائب للرئيس وعضوين، ولم تتم الإشارة إلى عضو تنفيذي.

١٨ نظم الضوابط الشرعية IFSB صفحة ٣.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



وحتى عرضها بشكل الكتروني، مما يوفر الجهد البشري على المجموعة الشرعية ، ويتفادى تكرار العمل من جهة ، ومن جهة أخرى يوفر التكلفة على المؤسسة؛ فإن تكلفة نظام واحد بتطبيقات فرعية أقل من تكلفة نظامين مستقلين، كما تكمن أهمية هذه النقطة في تحقيق التكامل المنشود في أنظمة الرقابة الشرعية والتي تسهل عملية متابعة وصيانة النظام على دائرة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.

التطبيق الثاني: إدارة التدقيق الشرعي:

الحاحة:

يمثل نظام "إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي" قاعدة بيانات متكاملة لإدارة أعمال التدقيق الداخلي الشرعي، والتي تتيح للمدقّق العديد من الأدوات التي تساعد على أداء مهام التدقيق بفاعلية وكفاءة و بشكل موثق طبقاً لمتطلبات التدقيق المعتمدة.

وبصيغة أخرى هو برنامج يمكن تطبيقه على الشبكة العنكبوتية الإنترنت - يستخدم بواسطة الحاسوب أو الهواتف النقالة الذكية - بصلاحيات مختلفة بحسب طبيعة المستخدم ، يغطي إدارة منظومة : اجتماعات وقرارات هيئة الفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، وتعليمات السلطات العليا في بلد المؤسسة الإسلامية، وعملية المتابعة من قبل دائرة الامتثال الشرعي، وعملية التدقيق الشرعي - وما يرافقها من تخطيط وتنظيم وإدار مهام ومراجعات والتقارير الصادرة - ، كما ينظم آلية التواصل بين الجهات المعنية بما يحقق التكامل بين أجهزة الرقابة والامتثال الشرعي في المؤسسة و سائر الجهات المعنية الأخرى.

فرضية توظيف تطبيقات التدقيق الداخلى:

يشترك كُلاً من التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي في فحص مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتعليمات والتأكد من أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لا تخالف الأنظمة، ويتوسّل كليهما بمنهج متقارب في تحقيق القناعة بمدى التزام المؤسسة، لكن باختلاف الهدف والغاية، إذ يستهدف التدقيق الداخلي حماية النقدية والأصول والتأكد من الدقة الحسابية، بينما يسعى التدقيق الشرعى إلى الالتزام الشرعى.

وفي ظل التقارب الكبير في المنهجية، واتباع كلا الإدارات نفس مفاهيم التخطيط والتقييم والإحصائيات والمفاهيم الأخرى ذات الصلة، فلا مانع أن تستعين الإدارات الشرعية بأنظمة المراجعة الداخلية في تسيير أعمالها، على أن يكون استخدام أنظمة التدقيق الداخلي الحالية مرحليا، في إطار التوصية بمعالجة سائر أعمال التدقيق الشرعي عبر برامج متكاملة متناسقة فيما بينها بحيث يكون نظاما واحدا يغطي في آخر المطاف كل المحاور والوظائف التي تختص بالتدقيق الشرعي، وتسير جنبا إلى جنب بإزاء سائر أنظمة المؤسسة الالكترونية.

١٠ تم تصميم وتطوير بعض جوانب هذا النظام في أحد البنوك التي عملت بها.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



إن استخدام أنظمة التدقيق الداخلي وإن كانت تؤدي الغرض، لكنها تعالج جزءا من أعمال التدقيق الشرعي ككل، ومن وجهة نظر التكاملية فلا يفضل عند تصميم وتطوير البرمجيات تقسيم أعمال الوحدة إلى أجزاء ثم إنشاء تطبيق لكل جزء/محور منها، فعلى سبيل المثال تعتبر المراسلات بين إدارة التدقيق الشرعي وسائر إدارات المؤسسة، والمراسلات بين إدارة التدقيق الشرعي وهيئة الرقابة الشرعية جزء رئيسي من أعمال التدقيق الشرعي، وتفرض علينا المرونة عدم إغفال التفاعلية بين وحدة المراسلات في نظام إدارة التدقيق الشرعي ووحدة معالجة الفتوى الصادرة عن الهيئة أو عضوها التنفيذي؛ وبهذه التفاعلية ضمن النظام الواحد نتوصل إلى عدم تكرار أنشطة دائرة التدقيق الشرعي، وتسهل من عملية إدارة التطبيق وصيانته من الدوائر المعنية.

زيادة على ذلك فإن معظم تطبيقات التدقيق الداخلي مستوردة من الخارج، ويقتضي ذلك عدم مراعاة الخصوصيات الدقيقة والفروقات المهمة التي ينعكس أثرها على مدى فاعلية وملائمة تلك التطبيقات لفضاء أعمال التدقيق الشرعي.

والحاصل أن نظام إدارة التدقيق الشرعي يخدم دائرة التدقيق الداخلي، لكن أنظمة التدقيق الداخلي تغطي فقط محورا من أعمال التدقيق الشرعي، ويفضل أن يتم تصميم برنامج واحد لكل من الإداراتين بصلاحيات مختلفة بغرض توفير أموال المؤسسة ومواردها، بحيث تتعامل فيها كل من الاداراتين مع أعمالها من خلال النظام الآلي، وتزيد إدارة التدقيق الشرعي بالجوانب الأخرى والتي تتعلق بجانب الفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية وتنظيم الاجتماعات وإعطاء صلاحيات لأمين سر الهيئة الشرعية.

الوظائف:

- إعداد الخطة السنوية وبرامج العمل وثم متابعتها.
- معالجة المراسلات بين إدارة التدقيق الشرعي وسائر إدارات المؤسسة، والمراسلات بين إدارة التدقيق الشرعي و هيئة الرقابة الشرعية، و ضمان المرونة مع وظائف النظام الأخرى.
- متابعة التوصيات الرقابية، وملاحظات التدقيق وفهرستها وتصنيفها في بيئة التقارير الآلية بشكل تفاعلي.
 - إدارة وتقييم المخاطر، وتقييم الأداء، وتقييم المدفقين، وإعداد احصائيات بالأعمال الرقابي.
- ضبط سير العمل في الحياة المستندية للوثيقة المؤسسية ووثائق التدقيق الخاصة من صدورها واعتمادها لحبن أرشفة الوثائق الخاصة بالتدقيق.
 - تنظيم وتوثيق ومتابعة الاجتماعات.
 - إعداد التقارير المناسبة المتكاملة وفقا للمعايير القياسية.
 - وجود مكتبة متخصصة بالتدقيق الداخلي و التشريعات الناظمة لها و منهجيات العمل المتبع.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



التصنيف:

يمتاز النظام بالمكونات التالية:

- وحدة المراسلات (Correspondence Module)، والتي تسعى إلى تحقيق بيئة عمل تتسم بالكفاءة و دون الحاجة إلى المستندات الورقية، وذلك من خلال الإدارة الآلية لجميع أنواع التواصل في المؤسسة بما في ذلك البريد الوارد والبريد الصادر والمذكرات الداخلية والتعاميم والتعليقات والرسائل والإعلانات والبث.
- وحدة سير العمل (Work Flow Module)، والتي تهدف إلى أتمتة إجراءات العمل من خلال ربط النماذج الإدارية بالإجراءات والعمليات الخاصة بالوظائف الإدارية والتشغيلية المختلفة، حيث يحتوي نظام سير العمل على أدوات لرسم الإجراءات الإدارية وتصميم النماذج وإدارة مهام الاعمال حسب الوظائف المختلفة، هذا بالإضافة لأدوات أخرى خاصة استكمال إنشاء التقارير والمؤشرات العامة للمتابعة والرصد، وبصورة أخرى يتم تحويل نظام سير العمل إلى شكل أتوماتيكي بما يؤدي إلى توفير، وربط هيكل الشركات ومختلف الأقسام والإدارات ببعضها البعض مما يُسهل العمل ويزيد من الإنتاج.
- وحدة التقارير التفاعلية (Interactive Reporting Module)، والتي بدورها تمثل المرجع الكلي والملخص لباقي وحدات البرنامج والتي يستند إليها في التحليل والدراسة والتوقع، حيث أنه وبسبب احتواء هذه الوحدة على التقارير المختلفة ورسومها البيانية والتي يمكن التحكم بنوع المخرج منها، فإنه يصبح من السهل لسلسلة الإدارة الوصول لكافة المعلومات المتطلبة ووضع خطط العمل وتقييمها وذلك في أسرع وقت.
- وحدة واجهة المستخدم التفاعلية (Interactive User Interface)، والتي وفقا لإرشادات المعماريات الحديثة تعمل بشكل شبه منفصل بهدف إيصال كل ما سبق لمختلف قنوات الاستخدام كالتطبيقات الذكية والمواقع الالكترونية الداخلية والخارجية، وحتى أطراف الصيرفة الأخرى وقنواتها لتبادل المعلومات التجارية، مما يسهل التفاعل لدى المستخدمين، ويزيد من الفهم العميق والمتخصص لشتى وسائل العمل التجاري على نحو متسارع ينعكس على سير العمل والإدارة معا بإيجابية وشفافية، ودون الحاجة للتدخل التقليدي الذي يستنزف الوقت والجهد وبالتالي المال.

الانجابيات:

- التعامل الكمي والنوعي مع المستندات.
- سهولة البحث عن المستندات واسترجاعها، وتوفير الوقت، وتحسين تخزين المستندات التي تشغل مساحات كبيرة ضمن سير العمل للمؤسسة.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



- أمن وحماية البيانات من التلف والضياع.
 - الوصول الفعال للمعلومة وبشكل فوري.
- دعم مستويات متعددة من الموافقات، ورسم وتصميم العمليات والإجراءات.
 - دعم وتحديد الصلاحيات الزمانية والنوعية للمستخدمين.
 - تنظيم المراسلات والاجتماعات وتحقيق التكامل بينها وبين المستندات.

المقترحات:

• تقترح الورقة التعامل مع التطبيق السابق "تطبيق فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية" و "تطبيق إدارة التدقيق الشرعي"؛ كبنيتين فرعيتين لنظام موحّد تحقيقا للرؤيا التكاملية في أعمال الرقابة والتدقيق الشرعي بحيث يوفر التكنولوجيا والأدوات المطلوبة لجمع و إدارة و تأمين ومشاركة المعلومات داخل المؤسسة، والذي يشمل الوثائق الالكترونية والصور ورسائل البريد الإلكتروني ونظم سير الأعمال وإدارة السجلات، وملفات الكمبيوتر الأخرى، فضلاً عن الوثائق الورقية الممسوحة ضوئياً لتحويلها إلى شكل نصي أو صورة يتم الاحتفاظ بها داخل النظام والرجوع إليها بطرق سهلة، مما يؤدي إلى توفير موارد المؤسسة البشرية والمالية وصرفها وفقا للاستغلال الأمثل، ويقودنا إلى عدم تكرار الأنظمة المتداخلة.

ومبرر ذلك أن "تطبيق فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية" و "تطبيق إدارة التدقيق الشرعي" يعالجان جانبان يكمّلان بعضهما البعض تكملة المقدمة للنتيجة، ففي حين أن "تطبيق إدارة التدقيق الشرعي" يعالج عملية المراجعة الآلية من وجهة نظر الإدارة الشرعية، تتوج جزء من تلك الأعمال والنتائج على شكل "تطبيق فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية" الذي تُعرض فيه الفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية كثمرة ومرجعية نهائية.

• امتثالا لمفهوم المرتكز المعماري وامتدادا لما تم اقتراحه سابقا بأن يكون نظام إداراة التدقيق الشرعي يخدم كُلاً من دائرة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي، نوصي كذلك بتجنب تطوير نظامين مستقلين لكل من الامتثال المؤسسي والامتثال الشرعي من جهة ، والتدقيق الشرعي من جهة أخرى، بل يكون النظام يحتوي على محور إدارة متابعة الامتثال والامتثال الشرعي، ومحور إداراة عملية الرقابة والتدقيق الشرعي، وخصوصا أن المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية GFSB، والإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الاشرافية IFSB تنص على فصل الرقابة الشرعية عن الامتثال الشرعي، وكذلك وفقا لتعليمات الحاكمية الصادرة عن البنك المركزي الأردني التي ألزمت البنوك الإسلامية في الأردن باستحداث قسم امتثال شرعي منفصل عن دائرة الرقابة الشرعية ".

۲۰ صفحة ۱۷ أدناه.

۲۱ رقم ۲۰۱۵/۱۱ بتاریخ ۲۰۱۵/۵/۱۲.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



البرنامج الثالث:

نظام بطاقات الائتمان - البطاقة الإسلامية المغطاة.

الحاجة:

من أهم وسائل التسويق المصرفي - التي انتشرت بشكل كبير - تقنية البطاقات الائتمانية بما فيها بطاقات السحب على المكشوف، والتي فتحت مجالا غير محدود للتنافسية بين المؤسسات في جذب العملاء، بحيث لا تستغني عنها المؤسسات المالية في الحفاظ على حصتها من السوق.

وبغض النظر عن المعالجات الفقهية والتكييفات الشرعية في الأساس الشرعي الذي يبنى عليه هذا المنتج "، فإن معالجة هذا المنتج من خلال برنامج آلي يتقيد بمعايير التدقيق الشرعي يعتبر حاجة ماسة؛ بل ومطلب رئيسي.

ولا يقتصر أثر تطوير برنامج البطاقة الإسلامية – الذي يقوم بالمعالجة الآلية من لحظة التعاقد واستصدار البطاقة إلى انتهاء صلاحيتها وإلغائها مرورا باحتساب الأرباح للمؤسسة الإسلامية أو للمتعامل، وفقا للتسلسل الشرعي ومضمنا للمعايير الرقابية الشرعية دون التدخل البشري في التنفيذ "وبسهولة ويسر وفعالية رهيبة - ، أقول لا يقتصر على الريادة التنافسية واستقطاع حصة سوقية فقط؛ بل ويزيد من فعالية التدقيق الشرعي بتخفيض دور العنصر البشري الذي بطبعه يتعرض للخطأ ، والاعتماد على العنصر الآلي والذي يبعد تنفيذه عن الخطأ.

آلية تنفيذ المنتج'':

- يتملك المتعامل السلعة من خلال توقيع عقد البيع بينه وبين المؤسسة، سواء كان العقد ورقيا أو عن طريق الإيجاب والقبول الشفوي أو المكتوب بالاستفادة من تكنولوجيا الاتصال (مكالمة هاتفية ، أو رسالة SMS تلقائمة "٢٠.
 - يقوم المتعامل ببيع السلعة لطرف ثالث سواء يتولى ذلك بنفسه أو من خلال المؤسسة.

۲۲ بعض الهيئات الشرعية تؤسس لمنتج البطاقة بناء على المرابحة عند الشراء، وبعض الهيئات الأخرى تستخدم صيغة مرابحة السلع الدولية لمنح السقف، ثم تقوم بتغطية الفرق بين السقف والمبالغ المستخدمة بصيغة المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.

H.P.S هذا النظام يطبق في العديد من البنوك والمؤسسات الإسلامية في الخليج العربي، ومن الشركات المطورة: https://www.hps-worldwide.com/about-hps

٢٤ يظهر - في آلية هذا المنتج والمقترحات التحسينية الواردة لاحقا- كيفية التفاعل بين الجانبين الشرعي والتكنولوجي في معالجة التحديات وتجاوز العوائق، ولعله في أوراق أخرى يتم التركيز على محور تأثير الفتاوى الشرعية واتساع الأفق والواقعية على التطبيقات التقنية الآلية.

٢٥ تجيز الشريعة الإسلامية الاكتفاء بالإيجاب والقبول الشفوى أو المكتوب عوضا عن توقيع العقود، وبذلك صرّحت هيئات الرقابة الشرعية.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



ملاحظة: قد يتم ملئ سقف المتعامل بغير آلية تملك السلع في النقطتين السابقتين.

- يتم ترصيد قيمة السلعة في حساب المتعامل ، ويمثل هذا الرصيد سقف بطاقة المتعامل الإسلامية المغطاة:
- أ. عند عدم استغلال المتعامل لسقف البطاقة تتم المقاصة بين ربح المؤسسة وربح المتعامل من استثمار أمواله ويتم ذلك بتغذية رصيد المتعامل بربحه من استثمار الرصيد في حسابه عبر صيغة المضاربة أو الوكالة بالاستثمار؛ وذلك حسب الصيغة التي أقرتها الهيئة الشرعية للمؤسسة، وبناء على ذلك لا يتكلف المتعامل أية مبالغ إضافية على ثمن السلعة؛ لأن ربح المؤسسة المستقر في ذمته لصالح المؤسسة يتم سداده من ربح استثمار رصيد حسابه.
- ب. في حال استغلال المتعامل لحساب البطاقة، سيقل المبلغ المستثمر في حساب المتعامل، فيقل العائد الاستثماري على حساب المتعامل ويتقلص ربحه بالمقارنة مع ربح المؤسسة المستقر عليه، ويمثل هذا الفرق ربح المؤسسة من عملية مرابحة السلعة.

التصنيف:

يصنف مثل هذا النظام على أنه من أنظمة الدفع (Payment Systems)، وهي أداة تجارية تتوسل بأحد طرق سداد الالتزامات الكترونيا بسهولة، وتحافظ على كافة تفاصيل عملية الدفع بسرية تامة، بما يحقق الحماية والأمان للمستخدم، وتمتاز هذه المنظومة بخضوعها للقوانين والتعليمات، وتيسر جانب العمل الرقابي في متابعتها، كما تتضمن الأدوات والقواعد والإجراءات والمعايير والتقنيات التي تجعل هذا التبادل المالي ممكنا.

الوظائف الأساسية:

- إعداد العقود وإرسالها آليا مع متغيرات وقيمة التمويل والسلع إلى كافة الأطراف عبر أدوات الاتصال.
 - استصدار البطاقات للمتعاملين.
 - معالجة صلاحية وسقوف البطاقات للمتعاملين.
 - تجديد البطاقات المنتهية بشكل تلقائي.
 - ضبط التسلسل الشرعى للتنفيذ.
 - تنظيم وتوثيق سائر عمليات استخدام البطاقة.
 - تزوید أصحاب القرار بكافة التقاریر المالیة والقیاسیة.

تقييم ومقترح (ملاحظة ميدانية):

أثناء المتابعة الميدانية لتفاصيل هذا التطبيق في بعض المؤسسات، تبيّن أن التطبيق يقوم باحتساب ربح حساب المتعامل من الاستثمار بشكل تلقائي بتثبيت نسبة ربح أموال المتعاملين المودعة، لأن مثل هذا النظام يحتاج إلى قراءة

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



الأرباح من أنظمة ومصادر خارجية للمؤسسة ثم إجراء عمليات حسابية ليزودنا بنتائج واقعية، وذلك يشكل صعوبة وتعقيداً بالغُين في البرنامج، لا يتناسب مع حجم التطبيق والغرض الذي خصص له.

لكن هذا بحد ذاته ليس مبررا في التغاضي عن مخالفة شرعية عامة عالية الخطورة لكل البطاقات في النظام؛ بل لا يختلف المنتج بهذه الصورة عن أية منتجات تقليدية محرّمة؛ لأنه من الضروري أن يعتمد التطبيق على النتائج الحقيقية وإلا لكان ربح استثمار الأموال المودعة مضمونا للمتعامل وهذا غير مقبول؛ وهذا جوهر رئيسي في تحريم الإسلام للربا.

وهذه الملاحظة الجوهرية أدّت إلى مواقف متعدّدة من الوحدات الشرعية في العديد من المؤسسات، أذكرها بما يلي:

أ. رفضت جهات شرعية استخدام هذا التطبيق؛ لأن البرنامج في صورته الحالية لا يختلف عن برامج المقامرة.

تقييم الموقف: من المؤكد أن استخدام البرنامج بصورته الحالية لا ينسجم مع المعايير الشرعية، لأن استثمار الأموال المودعة قد لا يحقق الربح المتوقع، والاكتفاء بالنظام لحالات الربح فقط دون أن يستوعب جميع حالات الربح والخسارة غير مقبول من الناحية الشرعية، ويعتبر هذا النظام بهذه الصورة نظام قاصر.

لكن من زاوية أخرى يُقيم القرار بعدم تطبيق البرنامج للسبب المذكور على أنه موقف سلبي، تتجلّى فيه تلك الفجوة بين الإدارات الشرعية وتكنولوجيا المعلومات؛ طبعا رفض المخالفة الشرعية في محلّه، ومن البدهي أن احتساب أرباح بشكل آلي لا يعكس الواقع هو أمر مرفوض شرعاً، لكن ابتكار حلول لا تقوت فرصة استخدام تكنولوجيا المعلومات هو أمر معوز وضرورى.

ب. رفضت جهات شرعية هذا النظام، وبنفس الوقت استغلّته لأغراض القروض الحسنة لموظفيها فقط.

تقييم الموقف: قد يرى البعض أن هذا الموقف أفضل من سابقه؛ إذ تم الرفض لهذا التطبيق دون إهماله كليّا، بل أُستفيد منه ولوفي نطاق ضيق.

لكن يرى الباحث أن سلبيات هذا الموقف أشد من سلبيات الموقف الذي قبله -وقد يترتب عليه مؤاخذة شرعية-؛ إذ تم تبديد موارد الشركة في نظام استُخدم لغير غرضه، وكان هذا الاستخدام في نطاق ضيّق للموظفين فقط بدلا من أن يكون لعامة الزبائن، وبلغة أخرى دفعت المؤسسة تكلفة النظام من غير أن يُستغل للغرض الذي صُمّم من أجله.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



ت. قامت جهات شرعية بتطبيق هذا النظام في المؤسسة، مع عدم وقوفنا على كيفية تعاملهم مع هذه المخالفة.

ونتساءل هل هذا الموقف لعدم التنبه إلى هذه الملاحظة الأساسية، أم أنها اكتفت بتغطية النظام لحالات تحقق الربح المتوقع أو حصول خسارة سيتم اللجوء إلى معالجات أخرى يتم الاتفاق عليها لاحقا؟

وهذا الموقف الثاني يكتنفه شيء من الغموض، فإن فاتتها تلك الملاحظة، فهو قصور شديد يُبين خطورة تبني واعتماد الإدارات الشرعية لتطبيقات دون أن تتحصّل على المعرفة التقنية اللازمة، أمّا إن كانت أرجأت حالات الخسارة أو عدم تحقيق الربح المتوقع لمعالجات أخرى يتم الاتفاق عليها لاحقا، فهذا من من وجهة نظر تطوير الأنظمة غير محبّد حتى ولو كانت هذه الحالات نادرة الوقوع، وينبغي اللجوء إلى الحلول الكليّة لا إلى المعالجات الجزئية بناء على مفهوم المرتكز المعماري الذي سأوضحه بعد قليل.

ث. بعض الجهات الشرعية الأخرى أكّدت على وجوب أن يعتمد النظام على احتساب الربح الحقيقي، لكن سمحت باستخدام هذا البرنامج شريطة أن يتم تسوية لحساب أرباح البرنامج بشكل دوري ضمن فترة زمنية محدّدة (شهر او ربع سنة أو سنة).

تقييم الموقف: ومن المؤكد أن هذا الموقف الثالث يدل على اتساع أفق، ويصنف على أنه موقف معتدل حكيم، بيد أن هذا الحل يمتزج فيه التطبيق الآلي والمعالجة اليدوية ولو بصورة قليلة أو نادرة، في حين نحن نطمح إلى التقليل من المعالجة اليدوية ما أمكن.

- ج. تقترح الورقة حلّاً يُمكّننا من استخدام البرنامج دون خسارة فرصة حقيقية في استغلال تطبيق برنامج آلي جدير أن يكون خطوة في ارتقاء نوعي في تنفيذ المنتجات الإسلامية داخل المؤسسات، وباستغلال أمثل للتكنولوجيا، وهذا الحل بناؤه على الأسس التالية:
- من الناحية الشرعية والإدارية: فصل وعاء البطاقات عن الوعاء العام لاستثمارات الشركة، بحيث يكون وعاء البطاقات الإسلامية وعاءً استثماريا مقيّدا يُعزل عن الوعاء العام لاستثمارات المؤسسة، وبالتالي لا يحتاج النظام إلى أي معلومة من أنظمة أو مصادر أخرى للمؤسسة.
- من الناحية التقنية الآلية: يقوم النظام بكل سهولة باحتساب الربح الحقيقي؛ وذلك أن وعاء البطاقات أصبح وعاءً مستقلا، وكل المعلومات التي تخص احتساب الربح الحقيقي موجودة داخل النظام نفسه، ولا يلزم سوى إجراء العلميات الحسابية الأساسية في احتساب نتائج استثمار هذا الوعاء وعكسها على حسابات المتعاملين ضمن هذا الوعاء أو النظام، وبهذا نستغل تطبيق منتج آلي بشكل كامل بعيدا عن المعالجات اليدوية.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



🗡 كفاءة التدقيق الشرعي الالكتروني:

تُعرف الكفاءة بأنها القدرة على تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، أو الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، والذي يحقق أقل مستوى للتكلفة، دون التضحية بجودة مخرجات المؤسسة – أي التوافق مع احتياجات المؤسسة والمستخدين للخدمة – ، كما تعبر عن الاستخدام العقلاني في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها، بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة ٢٠٠٠.

ويتحقق مقياس كفاءة التدقيق الشرعي باختبار القدرة على تحقيق الأهداف ، وإنجاز المهام بمصداقية وموثوقية ودقّة عالية وبأقل وقت وجهد وتكلفة ممكنة بما ينسجم مع القوانين المحلية والمعايير الدولية، وبلغة تقنية إنجاز أكبر المخرجات بأقل المدخلات (التكاليف والجهد والوقت).

ويتجلّى لنا أن تدعيم التدقيق الشرعي بالأنظمة الالكترونية يقودنا إلى تنفيذ الأعمال بسرعة، ويضفي زيادة في الإتقان ويقودنا إلى الشفافية المطلوبة، ويوصلنا إلى الإصلاح الإداري المنشود، متسلّحا بدرجة عالية من الدقة والأمانة في مزاولة أنشطتها وأعمالها، ويزيد من ضمان سلامة الأعمال المؤسسية وفقا للمعايير الشرعية، كما تتغلب على تقاعس الممارسة التقليدية في متابعة الأنشطة، وذلك يؤدي بدوره إلى توسيع قاعدة الإنجازات، ويُعلي من فرص السيطرة على أنشطة نظيفة.

ولا يخفى أن المؤسسات تتحمل الكثير من التكاليف والجهد والوقت بسبب استخدام الطرق القديمة في تنفيذ الأعمال، لكن باستطاعة أي مؤسسة تجاوز ذلك إذا ما استعانت باستعمال الأنظمة الالكترونية والتي تقلص نفقات الخدمات اليديوية الباهظة، وتقلل من تكاليف الممارسة للأعمال بالطرق العادية.

وتسهم تطبيقات التدقيق الشرعي الآلي بشكل رئيسي ومحوري في تقديم المعلومات إلى صانعي القرار في الوقت المناسب (ملائمة المعلومات) لاتخاذ القرارات الصائبة عبر استخدام وسائل دعم القرار - كالأساليب الإحصائية والرياضية -، وتساهم في التغلب على الكثير من المشاكل، وتتجاوز آفة نظم المعلومات المعهودة والتي أصبحت أقل ملائمة في تقديم المعلومات إلى صناع القرار.

وحريّ بنا أن نلمس العلاقة الوطيدة بين كفاءة مخرجات التدقيق الشرعي الآلي وبين المعايير العالمية في تصميم وتطوير الأنظمة وذلك بهدف الوصول إلى أعلى درجات الكفاءة في التدقيق الشرعي الالكتروني، فلا بد من الامتثال للمفاهيم المعيارية العالمية في تصميم وتطوير الأنظمة التي تخدم العمل المصرفي الإسلامي والتدقيق الشرعي، ففي حين تؤكد كبرى الشركات التقنية في العالم – مثل العملية الموحدة في راشيونال IBM Rational الشرعي، ففي حين تؤكد كبرى الشركات التقنية في العالم – مثل العملية الموحدة في راشيونال Architecture-centric development وتعني أساسا، أن النظام قد خطط له لأن يكون مجموعة من الأنظمة الفرعية منذ مرحلة مبكرة من تنشئة المشروع. من خلال إنشاء مجموعة من الأنظمة الفرعية الصغيرة السهلة التناول، يمكن تخصيص فرق تطوير صغيرة، كل فريق يتصدى لنظام فرعى، و بقدر الإمكان يعملون على التوازي، كل مستقل عن الآخر **.

٢٦ شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، أطروحة دكتوراه جامعة العلوم الاقتصادية / جامعة قاصدي مرباح ص٣-٤.

۲۷ خالد الشقروني، تطبيق ۲۰۰۲، UML، ص ۱۳۵.

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



إن التطور الكبير الحاصل في معمارية أنظمة تكنولوجيا المعلومات يطرح لنا خيارات بديلة متعددة بعيدا عن الأحادية التطبيقية، والتي تقتضي المعالجة المؤتمتة للبيانات وتخزين وتحليل البيانات الضخمة التي تسهم بشكل فعال في التنبؤ بمختلف عمليات الأفراد والشركات على حد سواء؛ لذلك فإن كبرى الشركات العالمية تقدّم الحلول المعاصرة والأفكار المعمارية المختلفة التي تنطوي تحت مظلة شمولية تتفرع تحتها خيارات العمل المختلفة في المؤسسات المختلفة.

﴿ أبرز الإيجابيات والسلبيات من استخدام الأنظمة الالكترونية:

إيجابيات:

زيادة على ما تم ذكره من إيجابيات للتطبيقات التي عُرضت سابقا، فإن استغلال تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المتطورة يعتبر ذو أهمية بالغة، فلم يؤثر شيء في الحياة الإنسانية منذ الثورة الصناعية مثلما أثرت فيها تكنولوجيا المعلومات والتي أصبحت لاغنى عنها على مستوى الأفراد أو المؤسسات وحتى الدول، فما يشهده العالم من تحول تقني متسارع والتطورات المتلاحقة في مجال أجهزة الحاسوب والبرمجيات وأجهزة الأتصالات والتطبيقات الالكترونية يجعل من تكنولوجيا المعلومات وسيلة مهمة في المؤسسات بل وعوز ملح، وأي إهمال أو تواني وتباطؤ في مواكبة هذا التقدم التقني الهائل يستلزم التأخر عن ركب السوق ويعني القتل البطيء.

وينبغي الالتفات إلى أن تكنولوجيا المعلومات محفز رئيس لنشاطات التدقيق الشرعي؛ وذلك بسبب القدرات أو الإمكانيات لهذه التكنولوجيا والمتمثلة ب^{٢٠} :زيادة إنتاجية الموارد البشرية كمّا وكيفا؛ من خلال ظهور فاعلية التواصل بين العاملين، وسرعة إنتاج الوثائق وتبادلها.، وتحسين الخدمات، بل واستحداث خدمات جديدة لم تكن متوفرة سابقا، والسيطرة على التعقيد وتقليل فرص التلاعب؛ من خلال نماذج المحاكاة، ووسائل تحليل النظم، والبيانات، والمرونة، بحيث تضمن سرعة التكيّف والتجاوب مع المتغيرات والمطالب المتعددة.

كذلك تتبلور أهمية استخدام الأنظمة الالكترونية في التدقيق الشرعي بزيادة الكفاءة من خلال التقليل من وقوع المخالفات وتقليص إجراءات التدقيق الميداني والحدّ من التدقيق اليدوي في العمليات المنفذة في بيئة خالية من الورق، وكذلك توجيه الجهد البشري بفاعلية للحصول على أكبر المخرجات من مدخلات قليلة.

ويساهم استخدام التدقيق الشرعي الالكتروني في تفادي عقبات ومصاعب التدقيق الشرعي اليدوي؛ من خلال تنفيذ وتسجيل سلسلة العمليات بشكل آلي، وتسريع النتائج بدقة متناهية، وتحقيق الأهداف الموضوعة كما يقلل من فرص التلاعب.

سلبيات:

لا تزال مفاهيم التدقيق الشرعي مجرد مفاهيم نظرية صرفة في كثير من المؤسسات الإسلامية، في الوقت الذي يشكك فيه البعض من جدوى الانخراط في توظيف تكنولوجيا المعلومات للاستعانة بها في التدقيق الشرعي.

وتتسم مؤسسات أخرى بالضعف في التعبير عن سلوك المنظومة المؤسسية ككلّ ومراعاة التفاعلية بين سائر

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



الأنظمة سواء داخل الإداراة الشرعية نفسها أو على مستوى التكاملية مع تطبيقات المؤسسة الأخرى، فلا بدّ من التنبه إلى كيفية ارتباط المفاهيم على الأقل سيكون لها علاقة مفاهيمية من نوع ما مع المفاهيم الأخرى.

بالرغم من أن النظر من خلال المفهوم الخاص للنظام شيء جيّد، لكن المفهوم الخاص في حدّ ذاته لا يمكن له أن يصف ما تقوم به المنظومة ككل. باستخدام المفهوم الخاص الجزئي فقط فإن الأمر يشبه محاولة فهم كيفية عمل الحاسوب من خلال فحص مكونات اللوحة الأم! وما دام فريق المعمار والتصميم يحافظ على رؤية ثابتة للنظام في مستواه الأعلى، سيكونون هم الأنسب لفهم تأثير التغيرات التي تطرأ على الواجهات بين الأنظمة الفرعية أ.

ومن الجدير أن نذكر أن الرؤية القاصرة في تصميم الأنظمة يبدد موارد المؤسسة، ذلك أن التخطيط الجيد للأنظمة وبنظرة شمولية يوفر ليس فقط الجهد البشري، وإنما يوفر التكلفة العالية على المؤسسات، ويجنبها تكرار وتداخل أنظمتها الداخلية.

ويعاني تطبيق التكنولوجيا على مستوى الموارد البشرية من ضعف المعارف والمهارات الإدارية التكنولوجية لدى العاملين في التدقيق الشرعي، وضعف برامج تطويرها، وعدم القدرة على الاحتفاظ بالموظفين المهرة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

الآفاق المستقبلية للتدقيق الشرعي الالكتروني:

التحول إلى عالم إنجاز الأعمال الكترونيا أصبح ضرورة حتمية، ولا مناص من مسايرة التطور والتحول إلى مفهوم التدقيق الشرعي الآلي في كافة المؤسسات الإسلامية لضمان الجودة في تحقيق مستويات أعلى من الفعالية، لتلتحق بركب التطور التقني.

يمكن للتدقيق الشرعي الالكتروني إضافة قيمة كبيرة للمؤسسة الإسلامية؛ من خلال أتمتة أعمالها في أنظمة آلية خاضعة للمعايير الشرعية بما يؤهل المؤسسة الإسلامية لتجاوز المخاطر الشرعية ويحفظ لها سمعتها، ويظهر قدرة المؤسسة على تلبية المتطلبات الشرعية بالشكل الفعال.

يواجه المدققين الشرعيين تحدّيا جديدا ومسؤولية إضافية في التعرف على أفضل الأدوات والوسائل التكنولوجية وتوظيفها في تطوير واقع منظومة التدقيق الشرعي الآلي داخل المؤسسات بما يساير أفضل المعايير الشرعية والتقنية ويستوعب كافة جوانب الأنشطة داخل تلك المنظومة، توسلا برؤية استراتيجية عميقة ومنهجية راسخة واضحة، تنعكس بفعالية وكفاءة على استكمال الأعمال والتأكيد على إنجاز الأهداف، وصولا إلى تقليص الفجوة في البيئة الرقابية.

۲۹ خالد الشقروني، تطبيق ۲۰۰۲، UML، ۲۰۰۸، ص ۲۵.

کشفت نتائج نتائج إحدى الدراسات عن أن الفرد المستخدم للحاسب الآلي يحقق ربحية في مجال عمله أكثر بنسبة ١٥٪ عن الفرد المماثل له
 في القدرات والمهارات والذي لا يستخدم الحاسب (طه، إدارة الأعمال منهج حديث ومعاصر ٢٠٠٦، ص ٢٢١).

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



إن التأسيس لعمل رقابي شرعي الكتروني يتطلب كوادر شرعية متخصصة في متابعة تطبيقات التدقيق الشرعي تقوم بعملية إدارة الجودة (Quality Management) للأنظمة الإسلامية بشكل خاص بشقيها:

- تأكيد/ضمان الجودة (Quality Assurance): والتي توفر الثقة بتلبية متطلبات الجودة داخليا إلى إدارة التدقيق الشرعي، وخارجيا إلى العملاء والجهات الرقابية الحكومية

- ومراقبة الجودة (Quality Control): للوفاء بمتطلبات الجودة بالتركيز على كيفية تنفيذ النظام أو كيفية صنع المنتج، والاطمئنان إلى أن الخدمة التي يقدمها موافقة للمواصفات ".

بشرط أن يتم إعداد تنظيم داخلي لإدارة التشغيل الالكتروني بما يضمن:

1- انفصال واستقلالية وظيفة محلل/مصمم النظم عن وظيفة التدقيق على البرامج والبيانات؛ بحيث نزيد من دقة توزيع العمل والفصل بين المسؤوليات تجنبا للازدواجية.

٢- وجود قسم بالإدارة الشرعية للإشراف والرقابة على المدخلات والمخرجات مع وجود إجراءات دقيقة
 وواضحة لمعالجة العمليات.

على أنه من الممكن مرحليا الاستعانة لهذه المهمة بمؤسسات تدقيق شرعي خارجي متخصصة بتقييم وفحص أنظمة التدقيق الشرعي والأنظمة الإسلامية لدى المؤسسات والبنوك، في الوقت الذي تدعو فيه هذه الورقة إلى أن تقوم دوائر التدقيق الشرعي الداخلي وشركات التدقيق الخارجي —على حد سواء—؛ بتوسيع مورد الأعمال وتركيز رؤيتها صوب الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، والتوجه نحو الأنشطة الالكترونية، وملاحقة التقدم التقني وتوظيف الجانب الآلى ضمن منظومة النظام الشرعي.

وأختم بنقطة تتعلق ببرنامج مدقق نظم معلومات معتمد (ASIC (ASIC ومديري ومسؤولي تطوير النظم الآلية، (ASIC والذي يستهدف بشكل مباشر مديري ومدققي نظم المعلومات، ومديري ومسؤولي تطوير النظم الآلية، والمدققين الداخليين والهيئات، وتمنح حاملها قيمة احترافية عالمية، وتعتبر شهادة هذا البرنامج من أبرز الشهادات المهنية لتأهيل الراغبين في أدوار قيادية في إدارة تقنية المعلومات ورعاية أمنها وحوكمتها؛ ولذلك نُفضّل لأحد كوادر طاقم إدارة الرقابة الشرعية الالتحاق بالبرنامج والحصول على زمالة جمعية تدقيق نظم المعلومات الأمريكية (وذلك من أجل إدارة تقنية الكترونية فعالة في التدقيق الشرعي لدوائر الرقابة الشرعية التي تمتلك رؤية استرايجية للتحول التقنى في أعمال التدقيق الشرعي.

ونرجئ إلى أبحاث أخرى: نماذج تطبيقية مقترحة تعالج الجوانب المتعددة المختلفة للنظام الشرعي، ويجب

[.] بتصرف (American Society for Quality (ASQ): بتصرف

عمان – الأردن 16-18 أكتوبر 2018

أ. محمد سليمان الكسواني

توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي



أن لا نَغفل عن أن التطرق إلى سائر جوانب المنظومة الشرعية بحد ذاته ليس إلا جزءا من هذا الطريق؛ حتى إذا تمت التغطية المعقولة لسائر أعمال المنظومة الشرعية، تطرقنا إلى تناغمها مع سائر أنظمة المؤسسات الإسلامية بحيث تحقق التوافق والتعاضد؛ إذ لا يغيب عنا أن التدقيق الشرعي ليس سوى بعضا من المنظومة المصرفية الإسلامية ككل، ويرى الباحث ضرورة التأسيس الجيد والتخطيط المعقول عند تطوير التطبيقات التقنية لتحقيق الانسجام بين الأنظمة الأخرى في المؤسسة.

التوصيات:

- 1- حتّ أصحاب القرار في المؤسسات والبنوك الإسلامية على تصميم وتطوير تطبيقات وأنظمة خاصة بالتدقيق الشرعي الالكتروني أصالة، لتجاوز آفات الممارسة اليدوية، بما يسهم في التوعية الفعالة والتواصل الحقيقي بين القطاع الشرعي وبين شرائح المجتمع من متعاملين وغيرهم، ويلبي حاجة الأطراف المعنية بما يخدم مسيرة المؤسسة ككل في إطار الأنشطة النظيفة.
- ٢- دعوة المؤسسات والبنوك بتعيين مدققين شرعيين من ذوي المعرفة بأهمية تكنولوجيا المعلومات، وأن يكونوا من أصحاب الكفاءة والدراية في استخدامها، والاعتناء بالتدريب المستمر للعاملين في الإدارات الشرعية على استخدام التقنيات الآلية والتزود بالخبرات والمعرفة اللازمة بصورة ترفع من فاعلية النظام الشرعي.
- ٣- التركيز على الأنظمة التي تحد من الأخطاء الشرعية عند التنفيذ والتي تستقطب اهتمام إدارة المؤسسات
 أكثر من الاهتمام بالأنظمة التي تستكشف الخطأ الشرعي بعد وقوع التنفيذ.
- 3- تفعيل دور التدقيق الشرعي الداخلي ومؤسسات الاستشارات والتدقيق الشرعي الخارجي في تطوير تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسات، وتوسيع دائرة أنشطتها بما يشمل الجانب التقني، وخلق تجديد مستمر لمواكبة ما يطرأ من تطورات تقنية متواصلة ، وتوظيفها في التدقيق الشرعى الالكتروني.
- ٥- اطلاع المؤسسات بعضها البعض على تجاربها الناجحة، وتبادل الخبرات فيما بينها؛ في ظل أن كثير من التجارب تولّدت في الفضاء الداخلي للمؤسسات.
- ٦- استكمال الدراسات والأبحاث في نطاق التدقيق الشرعي الالكتروني من جوانبه المتعددة، وإجراء استبيانات إحصائية تُبرز العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وجدارة النظام الشرعي.